ICC-ASP/12/25

المحكمة الجنائية الدولية

Distr.: General
6 September 2013

ARABIC
Original: English

جمعية الدول الأطراف

الدورة الثانية عشرة
لاهاي، ٢٠ — ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣

انتخاب أعضاء لجنة الميزانية والمالية

مذكرة من الأمانة

١- في ١٢ شباط/فبراير ٢٠١٣، قرر مكتب جمعية الدول الأطراف ("الجمعية") إجراء الانتخابات الخاصة بستة من أعضاء لجنة الميزانية والمالية أثناء الدورة الثانية عشرة للجمعية المقرر عقدها في لاهاي في الفترة من ٢٠ إلى ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣. وعملاً بهذا القرار، حُددت فترة الترشيح للمقاعد الستة بلجنة الميزانية والمالية من ٢٢ أيار/مايو إلى ١٣ آب/أغسطس ٢٠١٣.

٢- وقد أنشأت جمعية الدول الأطراف لجنة الميزانية والمالية بقرارها ICC-ASP/1/Res.4 المؤرخ ٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢. وترد اختصاصات هذه اللجنة في مرفق هذا القرار. وعدلت الجمعية الفقرة ٢ من مرفق هذا القرار بقرارها ICC-ASP/2/Res.5 المؤرخ ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣.

٣- وقد حددت جمعية الدول الأطراف إجراءات ترشيح وانتخاب أعضاء اللجنة في قرارها ICC-ASP/1/Res.5. وعُدّلت الفقرة ١٥ من هذا القرار بالقرار ICC-ASP/2/Res.4 المؤرخ ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣. ووفقا للفقرة ٦ من القرار ICC-ASP/1/Res.5، يحدد كل ترشيح المعلومات التي تثبت استيفاء المرشح للمتطلبات المنصوص عليها في الفقرة ٢ من القرار ICC-ASP/1/Res.4، أي كونه من الخبراء المشهود لهم بالمكانة والخبرة في الشؤون المالية على الصعيد الدولي، من دولة طرف.

٤- وقد تمّ تحديد توزيع المقاعد بين المجموعات الإقليمية لأغراض الانتخاب الأول في الفقرة ٨ من القرار ICC-ASP/1/Res.5 كما يلي:

(أ) مقعدان لمجموعة الدول الأفريقية؛

(ب) مقعدان لمجموعة الدول الآسيوية؛

(ج) مقعدان لمجموعة دول أوروبا الشرقية؛

(د) مقعدان لمجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛

(هـ) أربعة مقاعد لمجموعة دول أوروبا الغربية والدول الأخرى.

٥- وينتمي الأعضاء الستة الذين تنتهي مدة ولايتهم في ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠١٤ إلى المجموعات الإقليمية التالية:

(أ) مقعد واحد لمجموعة الدول الأفريقية؛

(ب) مقعد واحد لمجموعة دول أوروبا الشرقية؛

(ج) مقعد واحد لمجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛

(د) ثلاثة مقاعد لمجموعة دول أوروبا الغربية والدول الأخرى.

٦- وطبقا لما هو مطلوب في الفقرة ٩ من القرار ICC-ASP/1/Res.5، ينبغي بذل كل الجهود الممكنة لانتخاب أعضاء اللجنة بتوافق الآراء بناء على توصية من المكتب. ووفقا للفقرة ١٠، فإنه في حال عدم حصول توافق في الآراء، يكون انتخاب أعضاء لجنة الميزانية والمالية مسألة موضوعية تخضع للمتطلبات المنصوص عليها في الفقرة ٧ (أ) من المادة ١١٢ من نظام روما الأساسي، التي تنصّ على ما يلي:

"٧- يكون لكل دولة طرف صوت واحد. ويُبذل كل جهد للتوصل إلى القرارات بتوافق الآراء في الجمعية وفي المكتب. فإذا تعذر التوصل إلى توافق في الآراء، وجب القيام بما يلي، ما لم ينص النظام الأساسي على غير ذلك:

(أ) تتخذ القرارات المتعلقة بالمسائل الموضوعية بأغلبية ثلثي الحاضرين المصوتين على أن يشكل وجود أغلبية مطلقة للدول الأطراف النصاب القانوني للتصويت".

٧- وفقا للفقرة ١١ من القرار ICC-ASP/1/Res.5، يكون الانتخاب بالاقتراع السري. ولكن يجوز الاستغناء عن هذا الشرط إذا كان عدد المرشحين مساويا لعدد المقاعد الواجب ملؤها، أو فيما يتعلق بالمرشحين الحاصلين على موافقة المجموعة الإقليمية المعنية، ما لم يطلب أحد الوفود صراحة إجراء التصويت في انتخاب بعينه.

٨- وبموجب الفقرة ١٢ من هذا القرار، يكون الأشخاص المنتخبون هم المرشحون الذين حصلوا على أعلى عدد من الأصوات وعلى أغلبية تتمثل في ثلثي الدول الأطراف الحاضرة والمشتركة في التصويت، شريطة توفر أغلبية مطلقة من الدول الأطراف تشكل النصاب القانوني اللازم للتصويت.

٩- وقد ورد بحلول موعد إغلاق باب الترشيح وهو ١٣ آب/أغسطس ٢٠١٣ سبعة ترشيحات.

١٠- ومن بين الترشيحات السبعة، كان هناك ترشيحان من مجموعة الدول الأفريقية، وترشيح واحد من مجموعة دول أوروبا الشرقية، وترشيح واحد من مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وثلاثة ترشيحات من مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى.

١١- ووفقا للفقرة ٧ من القرار ICC-ASP/1/Res.5، ترد في مرفق هذه المذكرة قائمة مرتبة وفقا للترتيب الأبجدي الإنكليزي بأسماء جميع المرشحين، مع الوثائق المرفقة بترشيحاتهم.

المرفق

قائمة المرشحين المرتبة أبجديا (مع بيانات بالمؤهلات)

[الأصل: بالأسبانية/الإنكليزية/الفرنسية]

المحتويات

الاسم والجنسية*	الصفحة
١- بانيانكا، دافيد (بوروندي)	٥
٢- فرنانديز أوبازو، كارولينا ماريا (المكسيك).....	١٠
٣- فنكلشتاين، جيل (فرنسا)	١٣
٤- لميك، جوهاني (استونيا)	١٨
٥- سوب، غيرد (ألمانيا)	٢٣
٦- طراوري نوموسيي هربر (بوركينا فاسو)	٢٧
٧- وارن، هيلين لويز (المملكة المتحدة)	٣٢

* والدولة المقدمة للترشيح أيضا، ما لم يُذكر خلاف ذلك.

١- بانيانكا، دافيد (بوروندي)

[الأصل: بالفرنسية]

مذكرة شفوية

تهدي البعثة الدائمة لجمهورية بوروندي لدى الأمم المتحدة تحياتها إلى أمانة جمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، وبالإشارة إلى المذكرة الشفوية ICC-ASP/12/S/CBF/009 المؤرخة ١٣ شباط/فبراير ٢٠١٣ تتشرف بأن تقدِّم السيرة الذاتية للسيد دافيد بانيانكا، مفتش دولة، المرشح الذي عينته حكومة بوروندي لانتخابه عضواً في لجنة الميزانية والمالية التابعة للمحكمة الجنائية الدولية.

[...]

بيان المؤهلات

البيانات الشخصية

اللقب: **بانيانكا**

الاسم: **دافيد**

الجنس: ذكر

تاريخ الميلاد: ١٩٦٧/١٢/٣٠

مكان الميلاد: جيتابا

البلدية: بورامبي

الجنسية: بوروندية

الحالية العائلية: متزوج

التعليم:

٢٠٠٥: شهادة في تصميم الدروس والدورات وإعدادها من المبادرة الإنمائية للمنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات.

٢٠٠٠ – ٢٠٠١:

جامعة ياوندي ٢: برنامج في إدارة السياسات الاقتصادية بكلية الاقتصاد والإدارة: دبلوم الدراسات الجامعية العليا. ودبلوم الدراسات العليا التخصصية في الإدارة والسياسة الاقتصادية (الثانوية العامة + ٥ سنوات).

١٩٩١ — ١٩٩٣:

جامعة بوروندي: كلية الاقتصاد والإدارة، درجة البكالوريوس في الاقتصاد (الثانوية العامة + ٤ سنوات)، فرع الإدارة.

١٩٨٨ - ١٩٩١:

جامعة بوروندي: كلية الاقتصاد والإدارة، دبلوم الدراسات الجامعية في الاقتصاد (بعد إتمام السنتين الأوليين بنجاح).

١٩٨٧ — ١٩٨٨:

جامعة بوروندي: كلية الزراعة.

الخبرة العملية

حزيران/يونيه ١٩٩٦ — أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦:

مفتش مالي مسؤول عن مراقبة تنفيذ الميزانية في الإدارات العامة، ومراقبة سير العمل في إدارات شؤون الموظفين في المشاريع الإنمائية وجميع المجالات التي للدولة مصلحة فيها. وتضمنت المسؤولية التحقق من مدى قانونية النفقات والإيرادات في المؤسسات العامة وشبه العامة المذكورة ومشروعيتها ومناسبتها.

مكلف أيضا بالتدريب في المفتشية العامة للمالية.

أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ — حتى الآن:

مفتش دولة مكلف بنفس المسؤوليات السابقة بالإضافة إلى مراجعة الأداء.

تموز/يوليه وتشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧:

مفتش عام دولة بالإنابة مكلف بتنسيق عمل ٧١ مفتش دولة والإشراف عليهم، والإشراف على مهام مراجعة الحسابات وقراءة جميع التقارير المتعلقة بالرقابة الإدارية والمالية والشرعية والانتظام في مختلف المرافق العامة قيد الرقابة.

كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ — حزيران/يونيه ١٩٩٦:

مستشار في إدارة التنمية الحضرية وتنسيق التجهيزات غير المنقولة في وزارة الأشغال العامة.

مجالات الاختصاص الأخرى

خبرة في التدريب الأكاديمي:

- مدرّس مؤقت من عام ٢٠٠٥ إلى عام ٢٠٠٨ في جامعة "لومبير" في بوجومبورا؛
- مدرّس مؤقت منذ عام ١٩٩٨ في جامعة مارتن لوثر كينغ؛
- مدرّس مؤقت من عام ١٩٩٦ إلى عام ٢٠٠٨ في جامعة بوروندي (المعهد التجاري العالي).
- مدرّس مؤقت من عام ٢٠٠٦ إلى عام ٢٠٠٨ في جامعة "غريت ليكس".

المراجعة الداخلية للحسابات ومراجعة الأداء:

- شارك في أيار/مايو وحزيران/يونيو ٢٠٠٥ في تنظيم حلقة عمل عن مراجعة الأداء في كوتونو ببنين؛
- قام شخصياً في آب/أغسطس وبعد حلقة العمل المعقودة في كوتونو بتنظيم دورة تعليمية بشأن تقييم النظام الداخلي لمراجعة الحسابات؛
- شارك في كانون الثاني/يناير — شباط/فبراير ٢٠٠٦ في حلقة عمل معقودة بمدينة سوسة في تونس، لتقييم دورة عقدت قبل ذلك بشأن مراجعة الأداء.

نيسان/أبريل ٢٠٠٦:

شارك في تنسيق حلقة عمل معقودة في ياوندي بالكاميرون بشأن مراجعة الأداء لمجموعة تضم ٣٠ مشاركاً من أكثر من ١٢ بلداً.

تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨:

شارك في حلقة عمل عقدت في نيامي بالنيجر بشأن تقييم دورة عن تقنيات تنفيذ الدورات التعليمية والتدريبية.

كانون الثاني/يناير — آذار/مارس ٢٠٠٩:

شارك في تنسيق حلقة عمل في سوسة بتونس لتدريب المدربين في المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات في بلدان إفريقيا الناطقة بالفرنسية.

٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر– ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦:

شارك في تنسيق حلقة عمل عقدت في لومي بتوغو لمراجعي الحسابات في بلدان غرب ووسط أفريقيا الناطقة باللغة الفرنسية عن مراجعة أداء إدارة الدين العام بالاشتراك بين القطب الإقليمي للتدريب على إدارة الديون في إفريقيا الوسطى والغربية وبين المجلس الإقليمي لتدريب المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات في البلدان الناطقة باللغة الفرنسية في أفريقيا ما دون الصحراء.

الدورات في الخارج:

شارك في أيار/مايو – تموز/يوليه ٢٠٠١ في دورة تدريبية متخصصة في الرقابة الإدارية في جامعة لييج ببلجيكا؛

شارك في عام ٢٠٠٤ في حلقة عمل معقودة في ليبرفيل بالغابون لتقييم كفاءات المشاركين.

المنشورات

آب/أغسطس ٢٠٠١:

عرض ورقة بعنوان "مشاكل الرقابة الإدارية في المرفق العام" للحصول على دبلوم الدراسات العليا المتخصصة.

آذار/مارس ١٩٩٤:

ناقش رسالة تخرّج بعنوان "التدريب والموارد البشرية في الشركات الصغيرة والمتوسطة في بوجومبورا".

١٩٩٣:

عرض ورقة بشأن تحديث نظم المعلومات الخاصة بالإدارة في خمس مؤسسات عامة:

- مصرف بوروندي الائتماني؛
- المعهد الوطني للضمان الاجتماعي؛
- صندوق التأمين المشترك في الخدمة العامة؛
- مزرعة رواندا؛
- هيئة إدارة المباني العسكرية.

آذار/مارس من كل عام، من عام ١٩٩٧ إلى عام ٢٠٠٠،

عرض تقارير محافظة الحسابات الخاصة بالمصرف الوطني للتنمية الاقتصادية؛

٢٠٠١ إلى عام ٢٠٠٨،

تقارير محافظة الحسابات الخاصة بمستشفى كامنجي العسكري، ومكتب المشاريع التعليمية، وصندوق التنمية البلدية.

آب/أغسطس ٢٠٠٥:

التدريس في دورة بشأن تقييم نظام المراجعة الداخلية للحسابات بعد حلقة العمل المعقودة في كوتونو بشأن مراجعة الأداء التي مُنح المشاركون فيها شهادة المبادرة الإنمائية لمنظمة المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات نظير إتمام التدريب.

أنشطة أخرى

- محافظ حسابات في المجلس الإقليمي لتدريب المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات في البلدان الناطقة باللغة الفرنسية في إفريقيا ما دون الصحراء (مجلس إقليمي لدعم قدرات المؤسسات العليا في مجال رقابة المالية العامة في البلدان الناطقة باللغة الفرنسية في إفريقيا ما وراء الصحراء الذي يتخذ الكاميرون مقراً له)؛
- رئيس فريق العمل الفني لمراجعة الأداء التابع للمجلس الإقليمي لتدريب المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات في البلدان الناطقة باللغة الفرنسية في إفريقيا ما وراء الصحراء.
- عضو مؤسس لجامعة مارتن لوثر كنغ في بوجومبورا.
- منذ عام ٢٠٠٨ عضو في لجنة الميزانية والمالية التابعة للمحكمة الجنائية الدولية.

٢- فرنانديز أوبازو، كارولينا ماريا (المكسيك)

[الأصل: بالأسبانية]

مذكرة شفوية

تهدي سفارة جمهورية المكسيك تحياتها إلى رئيس جمعية الدول الأطراف للمحكمة الجنائية الدولية، وتتشرف السفيرة تينا إنتلمان بالإشارة إلى مذكرة الأمانة ICC-ASP/12/S/CBF/009 PBA-0442 المؤرخة ١٣ شباط/فبراير ٢٠١٣ ذات الصلة بقرارات وإجراءات تقديم مرشحين للجنة المالية والميزانية لجمعية الدول الأطراف برسم الانتخابات التي ستجري أثناء الدورة الثانية عشرة لجمعية الدول الأطراف في الفترة من ٢٠ إلى ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣.

وفي هذا الصدد تود سفارة المكسيك أن تبلّغ اهتمام حكومة الولايات المتحدة المكسيكية بترشيح السيدة كارولينا ماريا فرنانديز أوبازو لإعادة انتخابها عضواً في لجنة الميزانية والمالية، وتجدون طيه بيانا بسيرتها الذاتية.

والسيدة فرنانديز أوبازو موظفة في وزارة الشؤون الخارجية. ويعكس منصبها الحالي كمديرة للشؤون المالية في المديرية العامة لمنظومة الأمم المتحدة معرفةً وخبرة عميقتين بإجراءات وعمل العديد من المنظمات الدولية التي تتمتع المكسيك بالعضوية فيها.

وتستوفي السيدة فرنانديز أوبازو الشروط الواردة في الفقرة ٢ من القرار ICC-ASP/1/Res.4 (المعدل) المتعلق بإنشاء لجنة المالية والميزانية، باعتبارها مواطنة من بلد (المكسيك) في منطقة قد تتعرض لسوء التمثيل إذا ما لم يتم انتخاب أي مواطن منها. وبالإضافة إلى خصائص كفاءتها المشار إليها في الفقرة السابقة، فإن السيدة فرنانديز أوبازو تستوفي تماما الشرط الذي يقضي بأنه ينبغي أن تتوفر في المرشح صفة الخبير المالي المشهود له بالمكانة، وهي حاليا عضوة في لجنة المالية والميزانية وتنتهي عهدتها في ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠١٤.

[...]

بيان المؤهلات

ولدت الآنسة السيدة كارولينا ماريا فرنانديز أوبازو (المكسيك) في كينغستون بجمايكا في كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٢.

تحمل شهادة البكالوريوس في العلاقات الدولية من جامعة الأمريكتين في بويبلا بالمكسيك.

درست أيضاً الإدارة في جامعة الأمريكتين في بويبلا، كما درست الاقتصاد في الجامعة الكاثوليكية البوليفية في لاباز ببوليفيا.

الخبرة العملية

شغلت السيدة فرنانديز مناصب مختلفة في وزارة الشؤون الخارجية، جميعها في مجالات متعددة الأطراف:

- مديرة الشؤون المالية، شعبة منظومة الأمم المتحدة، من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ حتى الآن؛
- نائب مدير الشؤون الإدارية وشؤون الميزانية، شعبة منظومة الأمم المتحدة، من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ إلى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧؛
- رئيسة إدارة الشؤون الإدارية وشؤون الميزانية، شعبة منظومة الأمم المتحدة، من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ إلى أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣؛
- مستشارة المدير العام المعني بمنظومة الأمم المتحدة، من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ إلى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠؛
- محللة مسؤولة عن الترشيحات والشؤون السياسية، شعبة منظومة الأمم المتحدة، من نيسان/أبريل ١٩٩٩ إلى كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩.

الأنشطة الرئيسية

- عضوة في لجنة الميزانية والمالية في المحكمة الجنائية الدولية (من نيسان/أبريل ٢٠٠٨ حتى الآن).
- الأمينة الفنية لتقييم عضوية المكسيك في المنظمات الدولية (من كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ إلى أيار/مايو ٢٠٠٧).
- المفاوِضة الرئيسية للوفد المكسيكي لدى الجمعية العامة للأمم المتحدة لعملية تقييم الأنصبة المقررة لفترة السنتين ٢٠٠٧ — ٢٠٠٩ (من آذار/مارس إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦).
- مسؤولة الفريق الخاص بوزارة الشؤون الخارجية المكسيكية المعني بتقييم الأنصبة المقررة في المنظمات الدولية (كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦).
- عضوة في الوفد المكسيكي لعملية التفاوض بشأن ميزانية الأمم المتحدة لفترة السنتين ٢٠٠٦ – ٢٠٠٧، الدورة الستون للجمعية العامة (كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥).
- عضوة الوفد المكسيكي لعملية التفاوض بشأن ميزانية قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، الدورة التاسعة والخمسون للجمعية العامة (أيار/مايو ٢٠٠٥).
- عضوة الوفد المكسيكي في الدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة (من تشرين الأول/أكتوبر إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤).

- مسؤولة عن ترشيح المكسيك للعضوية في المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة (من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢).
- مسؤولة عن ترشيح المكسيك لعضوية مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة (من كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ إلى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١).

المؤتمرات في جامعة الأمريكتين في بويبلا

- تنظيم المؤتمر الوطني للشباب المعني بالمؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب (حزيران/يونيه ٢٠٠١).
- تنظيم حلقة العمل الإقليمية المعنية بالتعاون القضائي في الشؤون الجنائية المتعلقة بالمخدرات والجريمة المنظمة (حزيران/يونيه ٢٠٠٠).
- تنظيم المؤتمر الوطني للشباب المعني بجمعية الألفية (أيار/مايو ٢٠٠٠).
- تنظيم الاجتماع الإقليمي الرفيع المستوى بعنوان "نحو نظام مالي دولي أكثر استقراراً وقابلية للتنبؤ وصلته بالمجتمع" (أيلول/سبتمبر ١٩٩٩).

اللغات

- تتحدث السيدة فرنانديز اللغتين الأسبانية والإنكليزية بطلاقة ولديها معرفة بالإيطالية والفرنسية.
- السيدة فرنانديز متزوجة وأم لطفلين.

٣- فنكلشتاين، جيل (فرنسا)

[الأصل: بالفرنسية]

مذكرة شفوية

تهدي سفارة فرنسا تحياتها إلى أمانة جمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، وبالإشارة إلى مذكرتها ICC-ASP/12/S/009 تتشرف بإبلاغكم بأن حكومة جمهورية فرنسا قررت ترشيح السيد جيل فنكلشتاين، المستشار الرئيسي في الغرفة الإقليمية للمحاسبة لمقاطعة أكيتان بواتو- شارانت حاليا، لإعادة انتخابه عضوا في لجنة الميزانية والمالية التابعة للمحكمة الجنائية الدولية خلال الانتخابات التي ستجري أثناء الدورة الثانية عشرة لجمعية الدول الأطراف في لاهاي في الفترة من ٢٠ إلى ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣.

وكما أبلغت البعثة المحكمة من قبل في عام ٢٠٠٧، أثناء تقديم هذا الترشيح لولاية أولى، فإن ترشيح السيد فنكلشتاين قد أُبقي عليه لهذه الانتخابات وفقاً للفقرة ألف من القرار المتعلق بإجراءات تقديم الترشيحات لانتخاب أعضاء لجنة الميزانية والمالية.

وكما يتبين من السيرة الذاتية للسيد فنكلشتاين فإنه يستوفي الشروط المنصوص عليها في الفقرة ٢ من مرفق القرار الخاص بإنشاء لجنة الميزانية والمالية.

كان السيد فنكلشتاين، قبل تعيينه في الغرفة الإقليمية للمحاسبة لمقاطعة أكيتان بواتو- شارانت في عام ١٩٩٩، مفتشا رئيسيا للجمارك، ومستشارا خارج التصنيف ومقررا للجنة الوطنية لآداب المهنة بالخدمة العامة، ووكيلا للنيابة بالمحكمتين الكبريين في بواتييه وتور، ثم مستشارا أول في الغرفة الإقليمية للمحاسبة لمقاطعة أكيتان بواتو- شارانت. ولذلك، يتمتع السيد فنكلشتاين بجميع الخبرات والمؤهلات المطلوبة في قرارات جمعية الدول الأطراف في المالية والمحاسبة، والإدارة فضلا عن الخبرة في الإجراءات الجنائية.

ويمكن على وجه الخصوص أن يُوظِّف السيد فنكلشتاين، أثناء الولاية الثانية، الخبرة التي اكتسبها منذ خمس سنوات في إطار أعمال لجنة الميزانية والمالية التابعة للمحكمة، سيما بصفته رئيسا لهذه اللجنة منذ نيسان/أبريل ٢٠١٢.

[...]

بيان المؤهلات

معلومات شخصية:

مولود بتاريخ ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٥٨ في باريس (الدائرة الرابعة عشرة)
الجنسية فرنسية، متزوج، ٤ أبناء
قاضي في الشؤون المالية
وسام الشرف من درجة فارس

الأنشطة المهنية

منذ نيسان/أبريل ٢٠١٢	رئيس لجنة الميزانية والمالية.
٢ نيسان/أبريل ٢٠١٢	مستشار أول، الغرفة الإقليمية للمحاسبة في منطقة أكيتان بواتو-شارانت مكلف بالقطاع الصحي.
كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠	أعيد انتخابه عضوا في لجنة الميزانية والمالية للمحكمة الجنائية الدولة.
٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧	انتخبته جمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي عضواً في لجنة الميزانية والمالية التابعة للمحكمة الجنائية الدولية (٢٠٠٨-٢٠١٠).
١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥	عاد بناء على طلبه إلى الغرفة الإقليمية للمحاسبة، مقاطعة بواتو-شارانت - مستشار رئيسي — عضو في الفريق المعني بالمستشفيات في غرفة المحاسبة/ الغرف الإقليمية للمحاسبة.
١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣-	انتداب قضائي:
٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥	منتدب لدى محكمة الدائرة الكبرى لمدينة تور (من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٣). منتدب لدى محكمة الدائرة الكبرى لمدينة بواتييه (من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٣ إلى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥) - وكيل نيابة الجمهورية (جرائم المرور، القضايا المدنية، قضايا المخدرات، القضايا العسكرية، ممثل الإدعاء في المحاكمات الجنائية).
٢٠٠٢	ترقى إلى رتبة مستشار أول.
١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١	مستشار خارج التصنيف.

	مقرر اللجنة الوطنية لآداب المهنة بالخدمة العامة.
١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩	عُيّن في الغرفة الإقليمية للمحاسبة، مقاطعة بواتو – شارانت.
٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦– ٣١ آب/أغسطس ١٩٩٩	مستشار أول من الدرجة الأولى في الغرفة الإقليمية للمحاسبة، مقاطعة نور – با دي كاليه.
١١ تموز/يوليه ١٩٩٦	وقع عليه الاختيار للدورة الخارجية للمستشارين التابعين للغرفة الإقليمية للمحاسبة – كان ترتيبه الأول بين المستشارين من الدرجة الأولى.
١ تموز/يوليه ١٩٩٥– ٣١ آب/أغسطس ١٩٩٦	رئيس فريق التحقيق الإقليمي — الإدارة الوطنية للضمانات والدوائر الصناعية – الإدارة العامة للجمارك والضرائب غير المباشرة — مع الإقامة في مدينة رين (١٩ مقاطعة).
١ تموز/يوليه ١٩٩٣– ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٥	أحيل إلى مصلحة باريس الخاصة بصفته رئيسة شُعبة للقيام بهام إعادة تنظيم مصالح لاوون (٠٢)، وستراسبورغ (٦٧)، وأورلي ولوريان (٥٦)، وبراد (٦٦). وإدارة التحقيقات.
شباط/فبراير إلى حزيران/يونيه ١٩٩٣	وقع عليه الاختيار للعمل في إدارة التفتيش الرئيسية للجمارك — كان ترتيبه الخامس — دورة تدريبية.
أواخر عام ١٩٩١– شباط/فبراير ١٩٩٣	رئيس دائرة الشؤون القانونية — الإدارة الإقليمية المشتركة للجمارك بمدينة نانت — مسؤول المتابعات القضائية الجمركية.
١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨– كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١	مفتش جمارك – مركز شوليه — مراجعة حسابات الشركات، والمسائل الزراعية، وإعادة التوطين الصناعي.
١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٥– ٣١ آب/أغسطس ١٩٨٨	مفتش جمارك — الإدارة الإقليمية في رواسي، مكلف بمصلحة مراقبة العمليات التجارية الدولية.
١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤– ٣١ آب/أغطس ١٩٨٥	المعهد الوطني للجمارك — الدفعة ٣٧.
١٩٨٢ و١٩٨٣	محامي قيد التمرين — مكتب الأستاذ غونتييه — أنجيه.

أنشطة تعليمية إضافية

- دروس في القانون الجنائي العام – كلية الحقوق بمدينة أنجيه (فرع شوليه) من عام ١٩٩٠ إلى عام ١٩٩٣، ودورة في القانون التجاري (فرع شوليه)، وفي اللغات الأجنبية التطبيقية خلال نفس الفترة)؛
- محاضرات في القانون الجنائي للجمارك بمدرسة الطلبة المحامين بمدينة ليل (١٩٩٨ و١٩٩٩)؛
- محاضرات في القانون الجنائي للجمارك والقانون الجنائي المالي بالمركز الإقليمي للتدريب المهني للمحامين بمدينة ليل (١٩٩٨ و١٩٩٩)؛
- دروس في الصفقات العمومية وتفويض سلطات الخدمة العامة– المعهد الإقليمي للإدارة بمدينة ليل (١٩٩٧/١٩٩٩)؛
- محاضرات في المنازعات الجنائية المتعلقة بالصفقات العمومية وتفويض سلطات الخدمة العامة – كلية الحقوق في بواتييه، الماجستير، المرحلة الثانية (من السنة الأكاديمية ٢٠٠١/٢٠٠٢ إلى السنة ٢٠٠٩/٢٠١٠)؛
- أعمال تطبيقية في قانون الصفقات العمومية — ماجستير المرحلة الأولى (٢٠٠٦/٢٠٠٧) —كلية الحقوق في بواتييه.

مقالات ودروس منشورة:

- قانون الجمارك والسياسة الزراعية المشتركة في: مجلة القانون الريفي، ١٩٩١.
- التدقيق الجمركي، في: ندوة المعهد الإقليمي للإدارة في نانت، في الذكرى العشرين للمعهد الإقليمي للإدارة.
- دروس في القانون الجنائي العام، مطبوعة، كلية الحقوق في مدينة أنجيه.
- عناصر المنازعة الجنائية في الصفقات العمومية وتفويض الخدمات العامة. ماجستير ٢، كلية الحقوق في بواتييه ٢٠١٠.
- التدريب المتواصل لموظفي الخدمة العامة للدولة، نشر لجنة التحقيق في تكلفة الخدمات العامة وكفاءتها في عام ٢٠٠٨ (عمل جماعي)
- التفاوض في الصفقات وجنحة المحاباة: المخاطر، في: مجلة العقود العامة، يناير/جانفي ٢٠٠٩.
- جنحة المحاباة: أي مستقبل؟ في: مجلة العقود العامة فبراير ٢٠٠٩.

أنشطة مهنية الأخرى

- عضو اللجنة الإقليمية للتسجيل والغرفة الإقليمية التأديبية لمحافظي الحسابات التابعة لمحكمة استئناف مدينة بواتييه.

- مقرر اللجنة التوجيهية للتدريب في الاختصاصات القضائية المشتركة المتعلقة بمدارس التجارة والإدارة.
- عضو فريق المستشفيات في محكمة المحاسبة (٢٠٠٦/٢٠٠٩)؛
- مقرر لجنة التحقيق في تكاليف وأداء المرافق العامة، (عام ٢٠٠٦)؛
- مقرر لجنة لآداب المهنية بالخدمة العامة (من ٢٠٠١ إلى أواخر عام ٢٠٠٥)؛
- مقرر اللجنة المعنية بحسابات الحملة الانتخابية (عام ٢٠٠١)؛
- مستشار في محكمة العمل في شوليه- قسم أرباب العمل - من عام ١٩٨٨ إلى عام ١٩٩٢.

التعليم الأساسي

- ماستر في القانون الخاص (المسارات المهنية القضائية)، جامعة بواتييه ومعهد العلوم القانونية في بواتييه؛
- دبلوم الدراسات العليا في القانون الاجتماعي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة نانت؛
- طالب سابق في المعهد الوطني للجمارك، الدفعة ٣٧.

٤- ليميك، جوهاني (إستونيا)

[الأصل: بالإنكليزية]

مذكرة شفوية

تهدي سفارة جمهورية إستونيا تحياتها إلى أمانة جمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، وتتشرف، بالإشارة إلى مذكرة الأمانة ICC-ASP/12/S/009 المؤرخة ١٣ شباط/فبراير ٢٠١٣، بإبلاغها بأن حكومة إستونيا قررت ترشيح السيد جوهاني ليميك لإعادة انتخابه عضواً في لجنة الميزانية والمالية خلال الانتخابات التي ستجرى أثناء الدورة الثانية عشرة لجمعية الدول الأطراف في الفترة من ٢٠ إلى ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣.

والسيد ليميك عضو في لجنة الميزانية والمالية منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ ولديه خلفية قوية في إدارة المالية العامة وإعداد الميزانية العامة والحوكمة العامة ومراجعة الحسابات. ويعمل السيد ليميك حالياً مستشارا للحوكمة في وحدة الإستراتيجية التابعة لديوان الحكومة الكرواتية. وقد شغل منصب مدير مراجعة الحسابات في مكتب مراجعة حسابات الدولة في إستونيا، وشغل نائباً لمدير إدارة ميزانية الدولة في وزارة المالية، ومديراً لمكتب الإدارة العامة في ديوان الدولة.وخدم أيضا في مكتب لجنة الحوكمة العامة التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

ويرى السيد ليميك أن المهمة الرئيسية للجنة الميزانية والمالية في السنوات القادمة هي في إعادة صياغة نفسها وطرائق عملها في سياق الانضباط المالي الجاري من جهة، وتزايد حجم عمل المحكمة من جهة أخرى. لقد قامت اللجنة بخطوات أولى لإقامة علاقة قوية مع "فريق عمل لاهاي" من أجل فهمٍ أفضل لتطلعات للدول الأعضاء وحقائقها المالية، ولكن أيضا حتى تتمكن الدول الأطراف من الاستخدام الكامل لخبرة لجنة المالية والميزانية في المجال الفني والسياسة العامة، وسيكون من الضروري تقديم المشورة إلى المحكمة بشأن وضع الاستراتيجيات الفنية التي تظهر في نهاية المطاف في الإيداع السنوي للميزانية، وذلك من أجل سد الفجوة المستمرة بين حاجاتها التمويلية والواقع المالي. وتخضع الأنظمة والوسائل القائمة من قبيل ممارسات إدارة الموارد البشرية وصندوق الطوارئ وصندوق رأس المال المتداول إلخ، لمراقبة دقيقة وتعديل ممكن في الوقت المناسب لتُواصل خدمة الغرض الذي أنشئت من أجله بصورة فعالة.

[...]

بيان المؤهلات

التعليم

المؤسسة، التاريخ من – إلى، الشهادة (الشهادات) أو الدبلوم (الدبلومات)

الجامعة الأوروبية المركزية، ١٩٩٨ – ١٩٩٩،

شهادة الماجستير في العلوم السياسية (تخصص في الاقتصاد السياسي).

جامعة تارتو، ١٩٩٣ – ١٩٩٧

شهادة البكالوريوس في الإدارة العامة (تخصص في الاقتصاد العام)

المهارات اللغوية

اللغة	القراءة	التحدث	الكتابة[1]
الإستونية	اللغة الأم		
الإنكليزية	١	١	١
الروسية	٢	٢	٣
الفنلندية	١	٢	٢
الفرنسية	٥	٥	٥

العضوية في الهيئات المهنية

– عضو مؤسس في اتحاد طلاب الإدارة العامة الإستونيين.

– عضو في لجنة الميزانية والمالية في المحكمة الجنائية الدولية (منذ عام ٢٠٠٦).

الخبرة العملية

مستشار في الحوكمة العامة، وحدة الإستراتيجيا، ديوان الحكومة (يناير/جانفي ٢٠١١ –)
تكمن المسؤولية الرئيسية في إعادة تنظيم وتطوير نظام التخطيط الحكومي بعيد المدى. وتمكّن أيضا من تطوير "المبادئ التوجيهية لتقدير الأثر" للوزارات و"مدونة الالتزام العام"، وقد صدر كلاهما عن مجلس الوزراء. ويشمل جانب من العمل أيضا المشاركة في تجديد نظام التخطيط الإستراتيجي للحكومة وتصميم وسائل السياسة الإدارية للتمويل من "آفاق الاتحاد الأوروبي المالية إلى ما بعد ٢٠١٤" ومتابعة "مراجعة الحوكمة العامة لمنظمة التعاون والتنمية الأوروبية المتعلقة بإستونيا". وهو يصمم برامج تدريب لواضعي السياسات الذين ينفذون "المبادئ التوجيهية لتقدير الأثر" و"المدونة"، ويطور ويدير شبكات من يعملون

[1] يشار إلى الكفاءة على مقياس من ١ إلى ٥ (١ – معرفة ممتازة و٥ – معرفة أساسية).

بتلك الوسائل ويوجه الوزراء في استخدام هذه المبادئ التوجيهية، ويجري دورات تدريبية قصيرة المدى. وقام باعتباره مديرا للصندوق الاجتماعي الأوروبي بتمويل برنامج يتم فيه دعم صناعة السياسيات الحكومية القائمة على أدلة مقنعة بتمويل دراسات السياسات وتقديرات الأثر.

شغل منصب خبير تدريب رئيسي لدى شركة هيومان داينامكس (Human Dynamics)، (جرى العمل المضطلع به لدى وزارة المالية الكرواتية)، في كرواتيا (من تموز/يوليو ٢٠٠٩ إلى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠).

في إطار مشروع "تحسين إجراءات الميزنة"، قام بقيادة التدريب على تقدير الاحتياجات وتطوير برامج التدريب والمواد الدراسية وتقديم التدريب لوزارة المالية وموظفي الوزارات المختصة. وشارك في تأليف وتحرير دليل لإجراءات الميزنة والتخطيط وألّف دليل الرصد والإبلاغ.

مدير مراجعة الحسابات، مكتب مراجعة الحسابات الوطني في استونيا، استونيا (من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨)

سيّر إدارة مراجعة الحسابات. وقام بالمراجعة المالية وبمراجعة الأداء، أثناء مراجعة حسابات وزارة المالية، ووزارة الشؤون الخارجية وديوان الدولة والهيئات التابعة لها والمؤسسات الدستورية (مكتب الرئيس ومستشار العدالة وديوان البرلمان والمحكمة العليا ومصرف استونيا). وتولى تنظيم مراجعة حسابات الحكومة برمتها وإصدار تقرير توجه الاتحاد الأوروبي وهو ملخص تحليلي لجميع التقارير الصادرة عن نتائج مراجعة استخدام أموال الاتحاد الأوروبي في استونيا لفترة محددة وتقييمها ورصدها (مثل المنظور المالي للفترة ٢٠٠٤ — ٢٠٠٦).

مدير مراجعة الحسابات، مكتب مراجعة الحسابات الوطني في استونيا (من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ إلى أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦) ومراجع أقدم للحسابات، مكتب مراجعة الحسابات الوطني في استونيا (من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥)

قاد فرقاً صغيرة وأدارها لإجراء مراجعات للأداء في وزارات العدل والداخلية والدفاع. وراجع جانب "قيمة النقود" في نفقات الحكومة (معايير الفعلية والفاعلية). وتولى تقديم مقترحات إصلاحية لتحسين أداء الوزارات المعنية (من حيث التشريع وتنظيم الحكومة والإستراتيجيات والتمويل وما إلى ذلك). وعضو في الفريق الداخلي المسؤول عن الإشراف على استخدام أموال الاتحاد الأوروبي في استونيا.

إدارة ميزانية الدولة، نائب المدير، وزارة المالية الإستونية، استونيا (كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ — أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤)

وضع نظام التخطيط الإستراتيجي للحكومة المركزية وربط بينها وبين عملية وضع الميزانية. وقاد فريق الخبراء الذي صاغ مرسوم التخطيط الإستراتيجي. ووضع إطاراً متوسط الأجل للإنفاق وإجراءات التخطيط الإستراتيجي الشامل ووضع الميزانية له والإبلاغ عنه ووضع إطاراً لتطوير تدابير الأداء لجميع الوزارات. وتعاون مع خبراء دوليين في وضع دليل للتخطيط الإستراتيجي.

ووضع ونفّذ برامج تدريبية لجميع الوزارات والوكالات فيما يتعلق بالإصلاح. وشارك في تنسيق تطوير معايير الخدمة العامة لجميع المؤسسات الحكومية. وأسدى المشورة للمؤسسات الحكومية بشأن المنهجية (وفقاً للمبادئ التوجيهية المنهجية التي وضعتها وزارة المالية) التي عليها أن تتبعها في صياغة مواثيق الخدمات، وذلك لإعادة هيكلة الإجراءات التي تتبعها في تقديم الخدمات ولإعادة تنظيم آلية التواصل مع الزبائن وقنوات تقديم الخدمات ولتقديم حلول الحكومة الإلكترونية وكيفية إدراج النهج الموجه نحو الزبائن في الإدارة الإستراتيجية للتنظيم عن طريق إدخال نماذج للإدارة مثل السجل المتكامل لقيام الإنجاز وإطار التقييم المشترك.

ووضع سياسات وإحصاءات الأجور للقطاع العام لجعل المقارنة بين الأجور أمراً ممكناً. وقاد فريق الخبراء الذي صاغ ترتيباً جديداً للأجور في الوظائف الحكومية في قانون الخدمة في الوظائف الحكومية. ومثّل وزارة المالية في المفاوضات الخاصة بالأجور مع نقابات العمال المركزية.

وعمل مديراً للمشروع المحلي "تحسين أداء القطاع العام في استونيا ولاتفيا ولتوانيا" الذي تموله وزارة التنمية الدولية.

مدير بالنيابة، مكتب الإدارة العامة، ديوان الدولة الإستونية، استونيا، (تشرين الثاني/نوفمبر — كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١)

أدار عمل مكتب الإدارة العامة وكانت مهمته الرئيسية هي إعداد وتنسيق تنفيذ البرنامج الحكومي لإصلاح الإدارة العامة. وأشرف على إصلاحات الميزنة التي يوجهها الأداء وإصلاحات الحكومة المركزية واستعراض وظائف حكومات المقاطعات وتفويض مهام عامة لمستويات أدنى في الحكومة وتطوير معايير الخدمة لكبرى الخدمات العامة وآليات تقديم مشورة للزبائن ووضع معايير الأداء لدعم فعالية تقديم الخدمات، وأدخل نظام تقديم الخدمات عن طريق المراكز الشاملة والمراكز العامة الإلكترونية.

مستشار، مكتب الإدارة العامة، ديوان الدولة الإستونية، استونيا (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ — تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١)

أعدّ البرنامج الحكومي لإصلاح الإدارة العامة ونسّق تنفيذه. ونظّم اجتماعاً كل أسبوعين بين مدير المكتب ورئيس الوزراء لمناقشة استراتيجيات ومهام الإصلاح. وأبلغ الشركاء الرئيسيين (وزارات المالية والعدل والداخلية) في برنامج الإصلاح وأشرف على التقدم الذي أحرزوه في تنفيذ البرنامج. وقدّم الدعم للجنة الحكومية لإصلاح الإدارة العامة التي تتكون من الوزراء الرئيسيين، لتناقش القرارات الكبرى وتقترحها على مجلس الوزراء. وعضو في الفريق العامل المشترك بين الوزارات الذي أعد بوابة إلكترونية للمواطنين (www.eesti.ee) وهي صفحة على شبكة الإنترنت للوقوف على احتياجات المواطنين وميولهم بشأن خدمات عامة معينة، ولتسجيل شكاوى الزبائن وردودهم ولتقديم المعلومات للمواطنين بشأن الخدمات العامة.

ونسّق برنامج تحسين أداء القطاع العام في استونيا ولاتفيا ولتوانيا الذي تموّله وزارة التنمية الدولية

مدير برنامج، المعهد الإستوني للإدارة العامة، إستونيا (تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ — آب/أغسطس ١٩٩٨)

أعاد ترتيب المواد الدراسية وجمعها لوضع برنامج شامل لكفاءة كبار الموظفين المدنيين. وشملت هذه المواد القانون والاقتصاد والسياسة العامة وتكنولوجيا الاتصالات في الإدارة العامة والتسيير الإداري. وقام بتدريس مواد دراسية عن مجتمع المعلومات وكان عضواً في الفريق العامل المعني بالتخطيط الإستراتيجي التابع للمؤسسة.

ووضع إستراتيجية جديدة لخدمة الزبائن تضمنت وضع آليات لجمع الردود عن طريق الدراسات الاستقصائية ومؤشرات الأداء الخاصة بكل الوحدات وإجراء دراسات استقصائية وتحليلات لاحتياجات منظمات الزبائن الخاصة بالتدريب (المنظمات العامة التي تحصل على التدريب من المؤسسة).

المناصب المهنية

منذ خريف عام ٢٠٠٦	عضو في لجنة الميزانية والمالية في المحكمة الجنائية الدولية.
نيسان/أبريل — تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧	عضو في فرقة عمل وزارة المالية المعنية بإصلاح الميزانية.
تشرين الأول/أكتوبر — كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦	عضو في فرقة عمل وزارة المالية المعنية بإصلاح إدارة العقارات التي تملكها الدولة.
٢٠٠٢ — ٢٠٠٤	عضو في الوفد الحكومي (ممثلاً لوزارة المالية) لمفاوضة أجور القطاع العام وظروف العمل مع نقابات العمال الوطنية.
٢٠٠١ — ٢٠٠٣	عضو في المجلس الاستشاري للمعهد الإستوني للإدارة العامة.

٥- سوب، غيرد (ألمانيا)

[الأصل: بالإنكليزية]

مذكرة شفوية

تهدي سفارة جمهورية ألمانيا الاتحادية تحياتها إلى أمانة جمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية وتتشرف، بالإشارة إلى مذكرة الأمانة ICC/ASP/12/S/CBF/009 المؤرخة 13 شباط/فبراير ٢٠١٣، بإبلاغها بأن ألمانيا قررت تعيين الدكتور غيرد سوب مرشحاً لإعادة انتخابه عضواً في لجنة الميزانية والمالية التابعة للمحكمة الجنائية الدولية أثناء الانتخابات التي ستجري في الدورة الثانية عشرة لجمعية الدول الأطراف في لاهاي في الفترة من ٢٠ إلى ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣.

وترفق طي هذه المذكرة نسخة من بيان مؤهلات الدكتور غيرد سوب الذي يشمل لمحة عن سيرته الذاتية، ويوضّح أنه يستوفي الشرط الذي يقضي بأنه ينبغي أن تتوفر في المرشحين صفة الخبراء المشهود لهم بالمكانة والخبرة في المسائل المالية على المستوى الدولي.

وقد اكتسب الدكتور غيرد سوب خلال حياته المهنية خبرة كبيرة في مجال إدارة وتمويل المنظمات الدولية أوروبياً وعلى مستوى الأمم المتحدة. وتولى مراقبة مسائل وقضايا إدارية وعاين سياسات تتعلق بالموارد البشرية خلال شتى الوظائف التي تقلدها، وعمل في السابق رئيساً للجنة الميزانية والشؤون الإدارية التابعة للمصرف الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية.

[...]

بيان المؤهلات

نبذة عن الحياة المهنية

- خبرة كبيرة في مجال الشؤون المالية والنقدية والاقتصادية الدولية. ويتمتع بمهارات مشهود بها في مجال التفاوض.
- خبرة خاصة في مجال إدارة الميزانية ورسم السياسات للمنظمات الدولية، بما ذلك منظومة الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي.
- عمل عضواً في مجلسي إدارة المصرف الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية والمصرف الأوروبي للاستثمار. ورأس لجنة الميزانية والشؤون الإدارية بالمصرف الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية.

وعمل عضواً في لجنة الميزانية والمالية التابعة للمحكمة الجنائية الدولية. وترأس اللجنة المالية لمحكمة التحكيم الدائمة.

تفاصيل عن الحياة المهنية

آب/أغسطس ٢٠٠٦ — حتى الآن

مستشار ومحام لدى دوائر الأعمال.

نيسان/أبريل ٢٠٠٨ — حتى الآن

عضو في لجنة الميزانية والمالية التابعة المحكمة الجنائية الدولية، لاهاي.

٢٠١٢ — حتى الآن

عضو ورئيس اللجنة المالية لمحكمة التحكيم الدائمة.

٢٠٠٣ – آب/أغسطس ٢٠٠٦

عُيّن مديراً تنفيذياً نائباً عن ألمانيا وعضواً في مجلس إدارة المصرف الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، لندن. واضطلع بصفته هذه بالمهام التالي ذكرها:

- قام بإدارة عمليات المصرف ورسم السياسات وإقرار المشاريع؛ واعتمد الميزانيات وخطط العمل، وقام بمراقبة الأداء وإدارة المخاطر وأشرف على السياسات المتعلقة بالموارد البشرية؛
- شارك في الزيارات التشاورية التي قام بها المجلس إلى بلدان تجري فيها عمليات المصرف في وسط وجنوب شرق أوروبا؛ والتقى بالوزراء والوكالات الحكومية ورجال الأعمال والدوائر الدبلوماسية لمناقشة الكيفية التي يمكن بها للمصرف أن يدعم الإصلاح الاقتصادي والنمو المستدام؛
- قام بمهمة الاتصال بدوائر الأعمال؛ واجتمع بالمنظمات غير الحكومية لاستعراض سياسات المصرف ومشاريعه التي تهم هذه المنظمات.

٢٠٠٤ – آب/أغسطس ٢٠٠٦

رئيس لجنة الميزانية والشؤون الإدارية التابعة للمصرف الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، لندن. وقامت اللجنة المذكورة بما يلي:

- مساعدة المجلس في إدارة موارد المصرف الخاصة بالميزانية والموظفين والإدارة في سبيل تحقيق الأولويات المتفق عليها؛ واستعراض مشاريع الميزانيات وخطط الأعمال لرصد الكفاءة ومراقبة التكاليف؛ وتحديد أهداف للأداء ورصدها؛

- رصد السياسات المرسومة في مجال الموارد البشرية مع إيلاء الاهتمام الخاص لتعيين موظفين ذوي كفاءة واستبقائهم، وتنمية مؤهلات الموظفين وتقييم أدائهم وتحقيق المساواة بين الجنسين؛ واستعراض تعويضات الموظفين واستحقاقاتهم؛ والنظر في القضايا ذات الصلة بصحة موظفي المصرف وسلامتهم وأمنهم؛

- مراقبة السياسات ذات الصلة بالإدارة وبأخلاقيات المهنة؛ واستعراض مدونة سلوك الموظفين استعراضاً كاملاً لجعلها تتماشى مع أفضل الممارسات الدولية؛ وتحديث الإجراءات المتعلقة بالشكاوي والطعون لتعزيز الحماية التي تُوفَّر للموظفين تماشياً مع المعايير الدولية ذات الصلة.

١٩٩٥ - ٢٠٠٣

عُيّن عضواً في مجلس إدارة المصرف الأوروبي للاستثمار، لوكسمبورغ. واضطلع بصفته هذه بما يلي:

- اعتماد خطط العمل السنوية والمتوسطة الأجل، ووضع الأهداف المتعلقة بالأداء الوظيفي والمالي، وبرصد النتائج واستعراض المشاريع وإقرارها، ومراقبة الأداء والسياسات المتعلقة بإدارة المخاطر؛

- تقديم تقارير تتعلق بأداء المصرف إلى اللجان البرلمانية المحلية؛

- توجيه الردود على الاستفسارات الواردة من الشركات ومن المنظمات غير الحكومية.

١٩٩٣ - ٢٠٠٣

نائب المدير العام، وزارة المالية الألمانية، ومسؤول عما يلي:

- ميزانية وسياسات الاتحاد الأوروبي: شارك في عملية وضع الميزانية السنوية وتعيين الآفاق المالية متوسطة الأجل؛ وشارك في مفاوضات على مستوى الاتحاد الأوروبي وبيّن موقف وزارة المالية للإدارات المحلية وعرض السياسة الحكومية على اللجان البرلمانية؛

- حماية المصالح المالية للاتحاد الأوروبي من الاحتيال والمخالفات: تعاون مع المصالح التابعة للمفوضية الأوروبية والإدارات المحلية لضمان قيام نظم مراقبة فعّالة وإجراء عمليات التفتيش اللازمة والمسارعة باسترداد أي مبلغ تم تسديده خطأً؛

- قواعد الاتحاد الأوروبي الخاصة بالمساعدة المقدمة للدول وقانون الاتحاد الأوروبي: شارك في وضع الإطار الخاص بمراقبة المساعدة المقدمة للدول وتسوية القضايا الفردية؛

- عُين رئيساً لفرقة العمل التابعة لوزارة المالية والمعنية بالمفاوضات التجارية متعددة الأطراف.

- ميزانيات الأمم المتحدة ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة: الأولويات وعمليات وضع الميزانية السنوية والإستراتيجيات متوسطة الأجل.
- إدارة ديون الحكومة الألمانية: تحليل الأسواق المالية المحلية والدولية وجدولة وترتيب شؤون الديون وتطوير الأدوات الخاصة بالديون وإدارة الأموال السائلة.

١٩٨٤ — ١٩٩٣

رئيس وحدة، وزارة المالية:

الاقتصاد الدولي والسياسات النقدية، ومؤتمرات القمة الاقتصادية العالمية، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومنظمة التنمية والتعاون الاقتصادي.

١٩٧١ — ١٩٨٤

عمل في وزارتي المالية والاقتصاد في مجال: الاقتصاد الدولي، والسياسات النقدية وأسواق رؤوس الأموال وإدارة الدين الحكومي.

١٩٦٨ — ١٩٧١

محاضر مساعد في مجال القانون الأوروبي بجامعة كولونيا.

التعليم

١٩٧١: دكتوراه في القانون الأوروبي، جامعة كولونيا.

١٩٦٠ — ١٩٦٧: دراسات في مجال القانون بجامعة بون وجامعة كولونيا وتدريب قانوني واجتياز امتحانات رسمية.

اللغات

يتحدث الإنكليزية بطلاقة؛

ولديه معرفة جيدة جدا بالفرنسية؛

والألمانية (اللغة الأم).

- تاريخ الميلاد: ٩ حزيران/يونيو ١٩٤١
- متزوج وأب لبنتين.

٦- طراوري، نوموسيي هربر (بوركينا فاسو)

[الأصل: بالفرنسية]

مذكرة شفوية

تهدي سفارة بوركينا فاسو لدى مملكة هولندا تحياتها إلى أمانة جمعية الدول الأطراف في المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي، وتتشرف بأن تقدم إليها طلب ترشيح السيد نوموسيي هربر طراوري، مدير المصالح المالية، الرئيس الأول لمحكمة المحاسبة لبوركينا فاسو، لأحد مقاعد الأعضاء الستة في لجنة الميزانية والمالية التابعة للمحكمة التي ستجري انتخاباتها خلال الدورة الثانية عشرة لجمعية الدول الأطراف في الفترة من ٢٠ إلى ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣.

وللسيد طراوري، الذي يحمل شهادة ماستر في الإدارة تتمحور حول نتائج جامعة لافال (الكيبيك) وشهادة من المدرسة الوطنية للإدارات المالية لبوركينا فاسو، خبرة ٢٩ سنة في خدمة إدارة المالية العامة. وقد كرّس جزءا كبيرا من مساره المهني في تدقيق الحسابات ومراقبة المالية العامة، حيث شغل مناصب استراتيجية بوصفه مديرا عاما للرقابة المالية ومفتشا عاما للمالية في وزارة الاقتصاد والمالية وهو اليوم الرئيس الأول لمحكمة المحاسبة لبوركينا فاسو.

وعلى المستوى الدولي، تولى عهدة بوصفه عضوا في لجنة تدقيق الحسابات التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا من ٢٠٠٩ إلى ٢٠١١، وهو يمثل منذ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ محكمة المحاسبة لدى العديد من المنظمات الإفريقية والدولية العاملة في مجال الرقابة على المالية العامة.

[...]

بيان المؤهلات

البيانات الشخصية

الاسم: طراوري

اللقب: نوموسيي

الكنية: هربر

الوظيفة: مدير المالية العامة

تاريخ الميلاد ومكان: ١٩٥٩/٠٣/٢٠ في ماهون، مقاطعة كينيدوغو

الجنسية: بوركينابي

الحالية العائلية: متزوج

الوضع إزاء الخدمة العسكرية: تم أداء الخدمة الوطنية/ دفعة ١٩٨٤

المسار الدراسي:

٢٠٠٩:	ماستر في الإدارة تتمحور حول نتائج البرامج العمومية وتحليل المخاطر وإدارتها، جامعة لافال والمعهد الدولي للتنمية الاقتصادية والإدارية في كيبيك، كندا.
١٩٩٢-١٩٩٥:	شهادة متصرف إداري، المالية العمومة، المدرسة الوطنية للإدارة والقضاء.
١٩٨٧-١٩٨٩:	إجازة في الاقتصاد والمالية، المدرسة الوطنية للإدارة والقضاء.
١٩٨٢-١٩٨٤:	شهادة في التكوين المهني والمالي، تخصص المالية، مركز التكوين المهني التابع لوزارة المالية.
١٩٧٩-١٩٨٢:	شهادة البكالوريا (الثانوية العامة) (شعبة اقتصاد)، ثانوية ويزين كوليبالي — بوبو ديولاسو.

المعارف اللغوية:

- الفرنسية (جيدا جدا)
- الانجليزي (مقبول)

الخبرة العملية: ٢٩ سنة.

النشاطات الرئيسية: إدارة المالية العامة من خلال:

- ✓ تنسيق مهام مراجعة حسابات المالية العامة والأعمال الإدارية.
- ✓ مراقبة تنفيذ ميزانية الدولة وفروعها.
- ✓ الدعم الاستشاري للمسيرين والإداريين والآمرين بالصرف في المالية العامة.
- ✓ دراسة تقارير مراجعة الحسابات التي يضعها محافظو الحسابات.
- ✓ تقييم حسابات التسيير التي يعدها المحاسبون العموميون.
- ✓ تقييم البرامج العمومية.
- ✓ المعاقبة على أخطاء التسيير.

المعارف في مجال الإعلام الآلي:

استخدام الحاسوب، وبرنامج "ويندووز ٣,١" وبرامج معالجة النصوص "إكسل" و"وورد" و"أكسس ٩٧" و"الأنترنت"، إلى جانب التدريب على برمجيات WPROGID 4.O و Microsoft Office Project 2003 لإدارة المشاريع.

المسار المهني:

أيلول/سبتمبر ٢٠١ إلى اليوم:

رئيس أول، محكمة الحسابات (مؤسسة عليا لمراقبة المالية العامة)، واغادوغو.

- إدارة محكمة الحسابات.

- مستشار لدى البرلمان والحكومة.

٢٠٠٩-٢٠١١:

مفتش عام للمالية، المفتشية العامة للمالية، واغادودغو.

- مراجعة حسابات الهياكل التي تُسير المالية العامة وتفتشيها.

٢٠٠٥-٢٠٠٩:

مدير عام الرقابة المالية، المديرية العامة للرقابة المالية، واغادوغو.

- الرقابة القَبْلية للنفقات العمومية والأعمال الإدارية.

٢٠٠٣-٢٠٠٥:

مُراجع داخلي، البرنامج القطاعي للنقل/وزارة البنية التحتية والنقل والسكن، واغادوغو.

- متابعة تنفيذ إجراءات التسيير.

٢٠٠١-٢٠٠٣:

مدير الإدارة والمالية، المركز الاستشفائي الوطني لطب الأطفال شارل ديغول، واغادوغو.

- إدارة الموارد البشرية والمالية واللوجستية.

١٩٩٩-٢٠٠١:

عون، المديرية العامة للتعاون، واغادوغو.

– متابعة التنفيذ المالي للمشاريع والبرامج.

١٩٩٧-١٩٩٩:

مدير إداري ومالي، وزارة الموارد الحيوانية، وغادوغو.

– إدارة الموارد المالية والبشرية واللوجستية.

١٩٩٦-١٩٩٧:

مدير إداري ومالي، المفتشية العامة للدولة، واغادوغو.

– إدارة الموارد المالية والبشرية واللوجستية.

١٩٩٥-١٩٩٦:

عون، الديوان الوطني للصفقات العمومية، واغادوغو.

– مراقبة احترام إجراءات إبرام الصفقات العمومية.

١٩٩٠-١٩٩٢:

رئيس مصلحة ولائي، مراقب مالي ولائي في بوني، غاوا.

– الرقابة المسبقة للنفقات، مستشار.

– عون مالي ولائي وبلدي.

١٩٨٤-١٩٨٧:

عون، مديرية الرقابة المالية، واغادوغو.

– دراسة الملفات ومتابعة تنفيذ ميزانية الدولة.

وظائف أخرى ومهام تمثيلية:

- عضو مجلس إدارة اليانصيب الوطني البوركينابي: نيسان/أبريل إلى ٢٠٠٩.
- عضو لجنة مراجعة الحسابات للجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا: ٢٠٠٩-٢٠١١.
- ممثل محكمة الحسابات لدى:
  - ✓ المنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراقبة المالية العامة.
  - ✓ المنظمة الإفريقية للمؤسسات العليا لمراقبة المالية العامة.
  - ✓ جمعية المؤسسات الفرانكفونية العليا لمراقبة المالية العامة.
  - ✓ المجلس الإقليمي لتدريب المؤسسات العليا لمراقبة المالية العامة في البلدان الناطقة باللغة الفرنسية في أفريقيا ما دون الصحراء.

- ✓ الجمعية الإفريقية للهيئات الفرانكفونية العليا.

المنشورات والملتقيات:

- ✓ مذكرة نهاية الدراسة من المدرسة الوطنية للإدارات المالية: "إدارة الموارد المحلية واللامركزية".
- ✓ تدريب على "المقاربات والأدوات الحديثة في إدارة المخاطر في القطاع العام" في آذار/مارس ٢٠١٠.
- ✓ المشاركة في دروس التدريب على "تنظيم وإدارة مصلحة مراجعة حسابات داخلية"، نظمها معهد أبيدجان الدولي للإدارة من ١٧ إلى ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ في لومي، طوغو.
- ✓ تدريب على "التسيير المالي وإجراءات استلام المشاريع التي يمولها البنك الدولي"، في المركز الإفريقي للدراسات العليا في التسيير في داكار/السنغال من ٦ إلى ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤.

٧- وارن، هيلين لويز (المملكة المتحدة)

[الأصل: بالإنجليزية]

مذكرة شفوية

تهدي سفارة جلالة الملكة البريطانية تحياتها إلى أمانة جمعية الدول الأطراف وتتشرف بترشيح السيدة "هيلين وارن" لمنصبٍ في لجنة الميزانية والمالية التابعة لجمعية الدول الأطراف. وتأتي هذه التزكية طبقا لإجراءات ترشيح أعضاء لجنة المالية والميزانية وانتخابهم (القرار ICC/ASP/1/Res.5 المعدل بالقرار ICC/ASP/2/Res.4).

وكما هو مطلوب تجدون طيه سيرة ذاتية مفصّلة لمؤهلات السيدة وارن وبيانا بخبرتها ذات الصلة.

وتقدم المملكة المتحدة هذه التزكية لأن السيدة "وارن" خبيرة مشهود لها بالمكانة والخبرة في المسائل المالية على المستوى الدولي. فباعتبارها مسؤولة كبيرة في وزارة الخزانة لصاحبة الجلالة اضطلعت السيدة "وارن" بدور رائد في إدارة القضايا المالية في وزارة الخزانة المتعلقة بالألعاب الأولمبية في لندن عام ٢٠١٢ إلى جانب التدابير اللوجيستية الخاصة برئاسة المملكة المتحدة لمنتدى مجموعة السبعة.

[...]

بيان المؤهلات

تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ إلى اليوم

مسؤولة الخدمات اللوجستية لرئاسة مجموعة السبعة، في وزارة الخزانة لصاحبة الجلالة (وزارة المالية في المملكة المتحدة)

مسؤولة مشروع عن كل الجوانب اللوجستية المتعلقة برئاسة المملكة المتحدة للمنتدى الدولي لمجموعة السبعة عام ٢٠١٣، حيث قامت بإدارة ميزانية تبلغ ١ بليون جنيه استرليني وضمان ترتيبات المساءلة والإدارة المناسبة التي تتّبعها وزارة الخزانة لصاحبة الجلالة وبنك انجلترا ومسؤولي الميزانية، فضلا عن تنظيم الدعوات إلى المؤتمرات وتقديم الدعم لها على المستوى الوزاري ونيابة الوزارة، إلى جانب التخطيط والإعداد الكامل لاجتماع استضافه وزير الخزانة (وزير المالية) ومحافظ بنك انجلترا لوزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية ورؤساء عدد من المؤسسات المالية الدولية.

حزيران/يونيو ٢٠١٠–تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢:

مسؤولة الإنفاق الأولمبي والرياضي، وزارة الخزانة لصاحبة الجلالة (وزارة المالية في المملكة المتحدة)

القيادة الداخلية لميزانية تبلغ ٩,٣ بليون جنيه استرليني الخاصة بالألعاب الأولمبية والألعاب الأولمبية للمعاقين، وحوالي ٢٠٠ مليون جنيه استرليني تنفقها الحكومة على السياسة الرياضية.

فهم الموارد اللازمة في سياق المشهد الحالي وتقديم المشورة لوزراء خزانة صاحبة الجلالة بشأن جميع جوانب الإنفاق في هذه المجالات، والآثار المترتبة عن التغييرات في الميزانيات.

ضمان التحكم الفعال في الإنفاق ومراقبته والإدارة المناسبة للمخاطر إلى جانب أعلى جودة بأفضل سعر وفعالية لدافعي الضرائب.

رفع تحديات بنّاءة، عند الاقتضاء، من أجل تحقيق النتائج المرجوة بصورة جماعية.

شباط/فبراير ٢٠٠٩–حزيران/يونيو ٢٠١٠

مستشارة اقتصادية، فريق الصندوق الاجتماعي، وزارة المملكة المتحدة للعمل والمعاشات

مسؤولة عن عناصر مختلفة من الصندوق الاجتماعي، بما في ذلك تحسين تقديم منح الرعاية المجتمعية، بقيمة ١٣٩ مليون جنيه استرليني في عام ٢٠١٠.

حزيران/يونيو ٢٠٠٨– حزيران/يونيو ٢٠٠٩

مستشارة اقتصادية، شعبة استراتيجية المنافع طويلة المدى، وزارة المملكة المتحدة للعمل والمعاشات

عملت في أمانة هيكل الحوكمة لإصلاح خطة الرعاية الاجتماعية عام ٢٠٠٩، وشمل الدور إدارة مجموعة المديرين، والرئاسة المشتركة لفريق التوجيه الرسمي وعضوية مكتب إدارة المشروع.

آذار/مارس ٢٠٠٦–حزيران/يونيو ٢٠٠٨

السكرتيرة الخاصة لكاتب الدولة، وزارة المملكة المتحدة للعمل والمعاشات

قامت بدعم كاتب الدولة في جميع القضايا المتعلقة بالأطفال، والفقر والمسائل الدولية.

أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥–آذار/مارس ٢٠٠٦

مستشارة اقتصادية، شعبة سوق العمل الدولية وللاتحاد الأوروبي، وزارة العمل والمعاشات

عملت محللة لجميع جوانب أسواق العمل غير البريطانية. وقامت بإدارة قاعدة البيانات المتعلقة بوضع سوق العمل في المملكة المتحدة مقارنة بالدول الأخرى، ومثَّلت المملكة المتحدة في المجموعة الفرعية التابعة للجنة الاتحاد الأوروبي للتشغيل.

تموز/يوليو ٢٠٠٤–أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥

مستشارة اقتصادية، مديرية تحليل المعاشات الخاصة، وزارة المملكة المتحدة للعمل والمعاشات

قدمت لمجموعة X-Gov بحوثا تحليلية وأبحاثا تتعلق بالسياسات وخدمات الدعم للأمانة بشأن المعاشات.

التعليم والمهارات:

تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩– حزيران/يونيو ٢٠٠٣:

جامعة باث، المملكة المتحدة

١:٢ بكالوريوس علوم مع مرتبة الشرف في الاقتصاد مع دورة تدريبية في المجال الصناعي

٢٠٠٩ دورة تدريبية في مؤسسة Prince2 Foundation and Practitioner على أساليب تنظيم المشروع وإدارته المشاريع واعتماده (تتمحور حول إدارة المشروع وتنظيمه ومراقبته)

٢٠٠٨ وما يليها خبيرة استشارية خرّيجة لدى دائرة الاقتصاد الحكومة.